أميري: مفتشو «الذرية» أعربوا عن ارتياحهم لتفقدهم منجم «جين»

إيران و «5 + 1» تتأهبان لاستئناف المفاوضات النووية

قادة إيران و «5 + 1» عقب توقيع الاتفاق التاريخي

باريس: راضون عن الجزء الأول من الاتفاق ونعارض حصول طهران على السلاح النووي

عواصم - «وكالات»: اعلن المدير العام لاتفاقات الضمان في منظمة الطاقة الذرية الايرانية محمد اميري امس ان مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية اعربوا عن ارتياحهم لتفقدهم الاربعاء الماضي مختلف اقسام منجم «جين» لليورانيوم في ميناء بندر عباس جنوبي البلاد.

وقال اميري في تصريح بثته وسائل اعلام رسمية ايرانية ان مفتشي الوكالة تفقدوا المنجم لمدة خمس ساعات في اطار اتفاق التعاون بين ايران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويأتي هذا التفتيش في اطار اتفاق للتعاون وقعته ايران مع الوكالة الدولية في 11 نوفمبر الماضي يسمح للمفتشين الدوليين بتفقد منشأة «اراك» للماء الثقيل ومنجم «جين» لليورانيوم في بندر عباس.

وكان متحدث ايراني ذكر يوم الثلاثاء الماضي أن وفدا من مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيتفقد منجما لليورانيوم جنوبي البلاد.

وقال المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الايرانية بهروز مالوندي في تصريح صحافي إن ثلاثة من مفتشي الوكالة وصلوا إلى طهران في وقت سابق سيتوجهون الى محافظة بندر عباس جنوبي إيران لتفقد منجم «كجين» ثم يعودون الى طهران بعد تفقدهم المنجم وسيغادرون الاربعاء الى فيينا». وكان وفد من مفتشي الوكالة زار طهران في 18 يناير الجاري بهدف تطبيق المرحلة الاولى من برنامج عمل مشترك صدر بموجب اتفاق جرى التوصل اليه في جنيف بين إيران ومجموعة «5 + 1» التي تضم الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا

وعلي صعيد ذا صلة اكد وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس امس ان بلاده ستظل شريكة في المحادثات التي ستنطلق في فبراير المقبل حول برنامج ايران النووي معربا ايضا عن رضاه عن «الجزء الاول» من الاتفاق الذي تم توقيعه بين المجتمع الدولي وايران حيال برنامجها المثير للجدل.

ورفض فابيوس في تصريح لاذاعة «يوروب 1» التكهن بنتائج المحادثات المقبلة التي ذكر ان فرنسا تامل ان يتم من خلالها توفير ضمانات صارمة ازاء سلمية برنامج طهران النووي.

وبين انه لا يعلم ما اذا كانت ايران ستقوم في النهاية بالتخلي عن نواياها للحصول على سلاح نووي. واوضح ان الجزء الاول من الاتفاق الذي تم التفاوض عليه في أواخر عام 2013 يسير بشكل جيد وانه يدخل الان في طور عملية التنفيذ التي ستستغرق ستة اشهر.

واشار الى ان المرحلة الثانية ستتمحور حول قبول طهران التخلي عن برنامجها النووي العسكري او عدم تجاوز الحد المسموح به.

وذكر وزير الخارجية الفرنسية ان بلاده ترى انه «يجب الا تكون لايران قدرة نووية عسكرية» معربا عن الامل في التوصل الى حل يكون ذا اثر ايجابي على الامن. كما لفت الى ان طلب ضمانات «لا يعني عدم الثقة بالتعامل مع إيران لكنها مسألة ضمان عدم وجود تضليل من قبل اي طرف».

ظريف يرد على أوباما: خطابك في «حال الاتحاد» للاستهلاك الداخلي

طهران - «وكالات»: رد وزير الخارجية الإيراني، جواد ظريف، على الخطاب الأخير للرئيس الأمريكي، باراك أوباما، حول «حال الاتحاد» واللغة الحادة التي استخدمها ضد طهران بحال تقاعسها عن تنفيذ تعهداتها حول ملفها النووي بالقول إن تصريحات البيت الأبيض ليست سوى «نبرة عالية موجهة للاستهلاك الداخلي.» وقال ظريف، في مقابلة مع «سي ان ان» امس الاول في طهران، ردا على ما جاء على لسان أوباما لجهة قوله إن إيران أوقفت تقدم برنامجها النووي بسبب الضغط الأمريكي والدولي: «هذه التصريحات موجهة نحو الجمهور الأمريكي.»

وتابع ظريف قائلا: «إيران ليست مهتمة بالطريقة التي تحاول من خلالها الولايات المتحدة قلب الأمور من أجل الاستهلاك المحلي.»

وكان أوباما قد قال خلال خطابه ليل الثلاثاء إن المفاوضات التي تجري مع إيران تهدف إلى ضمان عدم حصولها على السلاح النووي «ستكون صعبة» وقد تنتهي بالفشل، كما أضاف أن أمريكا تدرك دور إيران في دعم ما وصفها بـ«الجماعات الإرهابية» مثل حزب الله الذي «يهدد حلفاء» واشنطن.

استعداداً للانتخابات المبكرة الأحد المقبل

تايلند: السلطات تعزز نشر قواتها .. والمحتجون يواصلون تظاهراتهم

جانب من احتجاجات المعارضة في بانكوك

بانكوك - «وكالات»: بدأ المحتجون في العاصمة التايلندية بانكوك امس مسيرات حاشدة ضمن برنامج لثلاثة أيام يسبق الانتخابات المتوقع إجراؤها الأحد المقبل في وقت أعلن الجيش عزمه زيادة قواته في العاصمة يوم الانتخابات التي يهدد المحتجون بمحاصرة مراكز الاقتراع فيها لمنع الحزب الحاكم من تحقيق فوز انتخابي.

وكان قرار الحكومة المضي قدما في إجراء الانتخابات في الثاني من فبراير المقبل قد أذكى التوترات في العاصمة بانكوك، إذ أغلق محتجون تقاطعات رئيسية وأجبروا الكثير من الوزارات على إغلاق أبوابها هذا الشهر.

وقال المتحدث باسم الجيش وينتاي سوفاري لرويترز «إضافة إلى خمسة آلاف جندي نشرناهم بالفعل في بانكوك وحولها، للمساعدة على مراقبة الأمن سنزيد عدد القوات حول مواقع الاحتجاج، لأن هناك من يحاولون التحريض على العنف».

وأضاف أن نحو عشرة آلاف شرطي سيتولون مسؤولية الأمن في بانكوك يوم الانتخابات، وأن الجنود سيكونون في حالة تأهب.

في هذه الأثناء، بدأ المحتجون في العاصمة بانكوك مسيرات حاشدة ضمن برنامج لثلاثة أيام يسبق الانتخابات التي تعهدوا بعدم عرقلتها، لكنه حثوا الناخبين على عدم التوجه إلى صناديق الاقتراع في إطار سعيهم للإطاحة برئيسة الوزراء ينغلاك شينواتر.

وخرجت في بانكوك الأربعاء مظاهرة شارك فيها نحو خمسمائة شخص، وكان المحتجون قد منعوا التصويت المبكر في العديد من مراكز الاقتراع ببانكوك الأحد الماضي، وغاب عنهم زعيم المحتجين سوتيب توجسوبان الذي أثنته عن المشاركة على ما يبدو أعمال عنف وقعت في اليوم السابق، وأصيب أثناءها محتج بالرصاص.

وتواجه رئيسة الوزراء منذ ثلاثة أشهر حراكا في الشارع يطالب بتنحيها ووضع حد لنفوذ شقيقها رئيس الحكومة السابق تاكسين شيناواترا الذي أطاح به انقلاب عام 2006 أغرق المملكة في سلسلة من الأزمات السياسية المتكررة.

ويطالب المتظاهرون -الذين يتهمون تاكسين بأنه لا يزال يمسك بالحكم عبر شقيقته- بتشكيل «مجلس شعب» غير منتخب بدلا من الحكومة لإجراء إصلاحات قبل أي انتخابات محتملة، لكن ليس قبل سنة.

ولمواجهة الأزمة -التي شهدت إطلاق نار وإلقاء قنابل- فرضت الحكومة الأسبوع الماضي في بانكوك حالة الطوارئ لمدة ستين يوما، لكن السلطات لم تحاول حتى الآن تفريق المتظاهرين الذين يحتلون عدة محاور طرق في العاصمة منذ إطلاق حركتهم لإحداث «شلل» في بانكوك.

وكانت الحكومة التايلندية أعلنت أمس الأول أن الانتخابات التشريعية المبكرة ستجرى في موعدها المقرر الأحد المقبل، رافضة الرضوخ لتهديدات المتظاهرين بعرقلة الانتخابات في إطار سعيهم للإطاحة برئيسة الوزراء ينغلاك شينواتر.

بريطانيا: «الداخلية» تسعى لتشريع قانون يجيز سحب الجنسية من الإرهابيين

لندن - «وكالات»: تسعى وزيرة الداخلية البريطانية، تيريزا ماي، إلى الحصول على السلطات اللازمة لتجريد المشتبه بهم بالإرهاب من جنسيتهم البريطانية، حتى لو أدى ذلك إلى إبقائهم بدون جنسية.

وقد يؤدي تعديل قانون الهجرة إلى تجريد المواطنين المتجنسين، ممن يعتبر سلوكهم «شديد الخطورة»، من جنسيتهم. كذلك من الممكن أن يتم سحب جوازات السفر البريطانية من مزدوجي الجنسية.

ويأتي ذلك في الوقت الذي تواجه فيه الحكومة البريطانية احتجاجات شديدة بشأن حقوق المجرمين الأجانب والمهاجرين الرومان والبلغار.

ويقول مراسلون إن مناهضي سياسة الائتلاف في صفوف حزب المحافظين (حكومة بريطانية تتشكل من حزب المحافظين وحزب الديمقراطيين الأحرار) قلقون بشأن عدم كفاءة وثيقة الهجرة.

ويرون أنه جرت محاولة لحرمان العامة من الوقت الكافي لمناقشة هذه التعديلات.

وتشمل التعديلات حوالي 50 فقرة، أضافتها وزيرة الداخلية إلى وثيقة الهجرة، ولن تنطبق هذه القرارات على المولودين في المملكة المتحدة.

وبحسب وزارة الداخلية، فسوف يتم تطبيق هذه القرارات بحسم بما يتناسب مع التزامات المملكة المتحدة دوليًا. كما يحظى القرار بدعم قادة حزب الديمقراطيين الأحرار، الذين يرون أنه سينطبق على عدد قليل من الحالات.

وقال وزير الهجرة، مارك هارير: «الجنسية ميزة، وليست حقا. وهذه المقترحات سوف تعزز من سلطات وزيرة الداخلية للتأكد من استبعاد الأفراد شديدي الخطورة إن كان ذلك في الصالح العام.» إلا أن المؤسسة الخيرية القانونية «إرجاء» وصفت المقترحات بأنها «تطور خطير»، حيث إنها تعطي الحق لوزيرة الداخلية «بالقضاء على جوازات سفر المواطنين دون حاجة لمثل هذه العملية».

وتأتي هذه المقترحات في أعقاب حكم المحكمة البريطانية العليا في أكتوبر الماضي، التي قضت بعدم صحة سحب الجنسية من هلال الجدة، المشتبه في كونه إرهابيًا.

وكان الجدة قد غادر العراق وحصل على الجنسية البريطانية عام 1992، وسحب الجنسية البريطانية منه جعله بلا جنسية. فيما يستأنف مكتب الداخلية ضد الحكم الصادر لصالح الجدة، الذي يعيش حاليًا في تركيا.

وبموجب المقترح، سيتم فرض قيود على المهاجرين الرومان والبلغار حتى 2018.

وحظي القرار بتأييد 70 من مناهضي سياسات الائتلاف، إلا أنه من غير المتوقع أن يحظى القرار بعدد كاف من الأصوات لتمريره. إذ من المتوقع أن يعارضه الوزراء من حزب المحافظين، وحزب الديمقراطيين الأحرار وحزب العمال، مما يعني هزيمة الحكومة.

وكان من المقرر تمرير القانون قبل انتهاء قيود الهجرة في الأول من يناير. إلا أنه تم تعليق التشريع منذ 19 نوفمبر الماضي، مما أدى لظهور تكهنات بشأن تأجيل القرار لإحباط أية احتجاجات.

ونفت الحكومة هذه التكهنات، حيث قال رئيس الوزراء ديفيد كاميرون إنه «لا يُسمح» للمملكة المتحدة بتمديد القيود وفقًا للقانون الحالي للاتحاد الأوروبي.

وتقدم عضو البرلمان، دومينيك راب، بمشروع تعديل آخر ينزع عن المجرمين الأجانب حق الاستئناف على قرار الترحيل استنادًا إلى وجود حياة عائلية في المملكة المتحدة.

وقال عضو البرلمان عن حزب العمال، مارك لازاروبكز، في استجواب لرئيس الوزراء يوم الأربعاء إن «العشرات» من أعضاء حزب المحافظين يدعمون تعديلات «يعلم الجميع أنها لا تتوافق على الإطلاق مع المعاهدات الأوروبية».

إلا أن كاميرون قال: «لابد من أن نتأكد من ألا يأتي المهاجرون إلى المملكة المتحدة وينتفعوا من الخدمات الصحية والمحلية والإسكان ويحصلون على حسابات مصرفية وتصاريح للقيادة إن كان لا يحق لهم البقاء هنا.»

وأضاف: «هناك الكثير من التعديلات الجيدة في هذه الوثيقة، وآمل ألا نتأخر كثيرًا في تمريرها. فلا شيء فيها ضد الاتحاد الأوروبي.» وتهدف الوثيقة إلى تشجيع مُلاك العقارات على التأكد من حالة الهجرة الخاصة بالمستأجرين، وكذلك تقييد الحصول على حسابات مصرفية لمن يعيشون في البلاد بدون تصريح.

كما يُطلب من بعض المهاجرين أن يسهموا ماديًا في خدمات الصحة العامة. كذلك ستنظم عملية الاستئناف في قضايا الهجرة.

كوريا الشمالية تحمل الولايات المتحدة مسؤولية تأجيج الصراع في المنطقة

لندن - «كونا»: حمل سفير كوريا الشمالية لدى بريطانيا هيون هاك بونغ امس الولايات المتحدة مسؤولية تأجيج حدة الصراع في شبه الجزيرة الكورية داعيا سيؤول الى إلغاء مناوراتها العسكرية مع امريكا.

وقال بونغ في أول مقابلة لمسؤول كوري شمالي لشبكة (سكاي نيوز) الاخبارية ان الوجود العسكري الامريكي في كوريا الجنوبية يضر بأمن واستقرار المنطقة خصوصا في ظل «السياسة العدائية» التي تنتهجها الادارة الامريكية ضد كوريا الشمالية وتهديدها بالأسلحة النووية.

ودعا المجتمع الدولي الى العمل على وقف «التدريب العسكري الخطير» بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية رافضا بالمقابل التنبؤ برد بلاده على المناورات العسكرية المقررة الشهر المقبل.

وأكد استعداد بلاده لتطبيع علاقاتها مع واشنطن بشرط أن تعمل الاخيرة على وقف «سياساتها العدائية» لكنه استبعد امكانية ان تتخلى كوريا الشمالية أولا عن برامجها النووية قبل البدء بأي مفاوضات مع الغرب مثلما تطالب به الولايات المتحدة.

وذكر بونغ ان «كوريا الشمالية ليس امامها أي خيار سوى الحفاظ على قدراتها النووية بهدف حماية سيادة البلاد وارواح مواطنيها فضلا عن أمن واستقرار المنطقة ككل».

وعن قضية اعدام زوج عمة زعيم كوريا الشمالية جانغ سونغ ثايك الشهر الماضي قال السفير بونغ ان ثايك ارتكب جرائم اقتصادية «خطيرة» ضد الحكومة واقتصاد البلاد وضد الشعب نافيا اعدامه بإلقائه للكلاب المسعورة وإنما تم اعدامه رميا بالرصاص.

الفلبين: الجيش يمدد حملته العسكرية ضد «مورو»

كوالالمبور - «كونا»: أعلن الجيش الفلبيني امس أنه سيمدد عملياته العسكرية ضد حركة تحرير (مورو) الإسلامية جنوبي البلاد لمدة 72 ساعة أخرى بعد أن انتهت عملية أولى أمس بمقتل 41 شخصا منهم 40 من الحركة المتمردة.

وقال المتحدث باسم فرقة المشاة السادسة بالجيش الفلبيني ديكسون هيرموسو في تصريح لوسائل الإعلام الفلبينية إن «مجموعة العمل المشتركة بين الحكومة وجبهة تحرير (مورو) الإسلامية وافقت على طلب الجيش بتمديد العمليات».

وأضاف أن الجيش اكتشف أن بعض أعضاء جبهة تحرير (مورو) الإسلامية التي وقعت اتفاقية إطارية مع الحكومة شاركوا مع المتمردين في القتال ضد الحكومة موضحا أن قادة الجبهة لم يكونوا راضين بهذه المشاركة معللين ذلك بأنهم يقومون فقط بمساعدة أقاربهم في الحركة المتمردة.

ولفت الى أنه من المفترض أن تنتهي العملية العسكرية ضد مقاتلي «مورو» أمس مفيدا بأن القوات العسكرية واجهت صعوبة في تتبع المتمردين إضافة إلى حذرها الشديد من إصابة أهداف مدنية.

وكان مقاتلو حركة تحرير (مورو) الإسلامية قد انفصلوا عن جبهة تحرير (مورو) الإسلامية بعد أن وقعت الأخيرة اتفاقية إطارية مع الحكومة وشنت الحركة المتمردة هجمات عديدة في الشهور الأخيرة سعيا إلى إخراج مفاوضات السلام بين الجبهة والحكومة عن مسارها.

أوكرانيا: البرلمان يصادق على قانون العفو

كييف - «وكالات»: صدق البرلمان الأوكراني على قانون عفو عن المتظاهرين المناهضين للحكومة الذين اعتقلوا خلال موجة العنف التي عمت البلاد في الآونة الأخيرة.

وامتنعت الأحزاب المعارضة عن التصويت لصالح هذا القانون، احتجاجا على اشتراط تطبيقه في حال غادر المتظاهرون المباني الحكومية التي استولوا عليها في الأيام القليلة الماضية.

ودعم الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش تمرير مشروع قانون العفو عن المحتجين.

وكان البرلمان الأوكراني ألغى في وقت سابق القوانين المقيدة للاحتجاجات التي أثارت غضب المعارضة.

ويصر المحتجون على الاستمرار في التظاهر لدفع الرئيس يانوكوفيتش إلى الاستقالة والدعوة إلى انتخابات برلمانية مبكرة والتوقيع على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وبدأت موجة التظاهرات في نوفمبر عندما تراجعت الحكومة عن توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وأعلنت مسؤول السياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي مؤخرا عن «صدمتها» من العنف الذي تشهده كييف والمدن الأوكرانية الأخرى في الأسابيع الأخيرة.

واستولى العديد من المتظاهرين المؤيدين لإنضمام بلادهم إلى الإتحاد الأوروبي على العديد من المنازل والمكاتب في كييف والمدن الأخرى واستخدموها كمراكز للاجتماع وللنوم ، إضافة إلى الاحتماء من البرد القارس.

أوضاع مأساوية يعانيها المدنيون بسبب الحرب

جنوب السودان: الحكومة تغازل المتمردين بالإفراج عن 7 معتقلين

رئيس كينيا متوسطا المفرج عنهم

جوبا - «وكالات»: أفرجت دولة جنوب السودان عن سبعة من أنصار رياك مشار النائب السابق للرئيس كانوا قد اعتقلوا خلال تورطهم في ما أسمتها السلطات محاولة انقلابية منتصف الشهر الماضي تسببت في مواجهات عنيفة بين الطرفين، في وقت أعلنت الأمم المتحدة أن الصراع أدى إلى مغادرة أكثر من سبعمائة ألف شخص منازلهم.

وقد سلمت جوبا السبعة إلى كينيا المجاورة، مشيرة إلى أن الأربعة الباقين ومعهم مشار قد يواجهون تهم الخيانة، لكنها ألمحت لاستعدادها للإفراج عن الأربعة بعد الحصول على «إيضاحات قانونية» مما يبعث الأمال في استعدادها لتجاوز عقبة رئيسية في المفاوضات المتعثرة في أديس أبابا برعاية الهيئة الحكومية للتنمية بدول شرق أفريقيا «إيغاد».

ومن بين المفرج عنهم وزير المالية السابق كوستي مانيبي، ووزير العدل السابق جون لوك جوك الذي قال في تصريحات له في نيروبي إنهم ما زالوا يعترفون بالرئيس سلفاكير ميارديت ولا «نعتبره عدوا لنا».

وأضاف أنه يأمل أن يتمكن وهو وزملاؤه من إعادة السلام إلى جنوب السودان، وقال «نشعر بالخجل مما حصل»، معبرا عن الأمل في حل الأزمة في أقرب وقت ممكن.

وكان وزير العدل في جنوب السودان بولينو واناويلا أوناجو قد أعلن مساء الثلاثاء أن السلطات لم تجد دليلا يدين الرجال السبعة، مضيفا أن الآخرين ومعهم مشار سيحاكمون بتهمة القيام بمحاولة انقلاب.

ومثل الإفراج عن المعتقلين مطلبا أساسيا لأنصار مشار في المفاوضات الجارية بين الطرفين في إثيوبيا، وتسود مخاوف من أن يؤدي عدم الإفراج عن الأربعة المعتقلين إلى إضعاف الهدنة الهشة الموقعة يوم 23 يناير الجاري. وشهدت الفترة الماضية معارك عنيفة تبادل الجانبان السيطرة خلالها على مدن مهمة شمال وشرق البلاد، وسط مخاوف من انزلاقها إلى حرب قبلية بين سلفاكير الذي ينتمي إلى قبيلة الدينكا ومشار المنتمي إلى قبيلة النوير، وهما من كبرى القبائل في الجنوب وحدثت في الماضي احتكاكات بينهما.

واندلعت المواجهات بعد اتهام الرئيس سلفاكير ميارديت نائبه السابق بمحاولة قلب نظام الحكم عقب قتال نشب بين وحدات للجيش في العاصمة جوبا منتصف ديسمبر الماضي.

في الأثناء قالت الأمم المتحدة إن الصراع في جنوب السودان تسبب في مغادرة أكثر من سبعمائة شخص مناطقهم إلى مناطق داخل البلاد وبعض دول الجوار.

وناشد برنامج الغذاء العالمي التابع للمنظمة الدول المانحة تقديم مزيد من المساعدات للاجئين في دول الجوار وداخل جنوب السودان.

من جهة أخرى قالت منسقة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة فاليري آموس أثناء زيارة لها لمدينة ملكال عاصمة ولاية أعالي النيل، إنّ عشرات الآلاف بالمدينة بحاجة إلى مساعدات.

وزارت آموس -يرافقها المنسق الإنساني للأمم المتحدة في جنوب السودان توبي لانزير- مركزا للنازحين ومستشفى للأمم المتحدة ومستودعا لبرنامج الغذاء العالمي تعرض للنهب.

وكانت بعثة الأمم المتحدة أشارت الاثنين إلى استمرار المعارك في ولايتي الوحدة وأعالي النيل شمال البلاد رغم اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقع الخميس الماضي بين الحكومة والمتمردين في أديس أبابا، وتبادل الفريقان الاتهام بخرقه.